تحظى بموافقة أكثرية الاسرائيليين ، وان تكن هذه ـــ مرة اخرى ـــ أكثرية ضئيلة ، اذا ان الخوف مما قد تجره مثل هذه الخطوة من تأثير على طابع اسرائيل اليهودي في المستقبل والاصرار على تجنب « الخطر السكاني » العربي لا يزال في محله، والنظريات الصهيونية العنصرية التي تفضل دولة يهودية « نقية » قدر الامكان ، وان كانت صغيرة الحجم على دولة كبيرة ، مهما بلغ حجمها ، لا يشكل اليهود أكثرية مطلقة فيها ، لا تزال نافذة المفعول . كذلك فان الظروف الموضوعية غير مناسبة لاتخاذ مثل هـــذا الاجراء ، وان كانت اسرائيل قد امتنعت عن تنفيذه منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم ، وخاصة بعد الحرب بالذات عندما اكتفت باعلان ضم القدس القديمة وضواحيها فقط اليها ، تاركة مصير المناطق الاخرى ليحسم فيما بعد ، فمن المستبعد ان تتخذ هذه الخطوة الان وعيون العالم بأسره مفتوحة على ما يجري في تلك المناطق ، وعلى موقف اسرائيل من القضية الفلسطينية عامة ، في حين يبدو ان اميركا ـــ آخر حلفائها ـــ تطالبها باتخاذ موقف أكثر ليونة وواقعية تجاه هذه القضايـــا . والشيء نفسه ينطبق على تقويـــة الاستيطان اليهودي في تلك المناطق ، اذ ليس سرا ان عمليات الاستيطان هناك ، وخاصة في الضفة الغربية ، لم تتخذ مرة طابعا « جديا » رغم الضجة الكبيرة التي تثار حولها ، عربيا او اسرائيليا ، من حين لآخر ، ولا يزال النشاط الاستيطاني هناك يترنح بين مد وجزر . كذلك يبدو ، من ناحية ثانية ، ان « سلاح الاستيطان » التقليدي هذا ، الذي خدم الصهيونية كثيرا في الماضي بمساعدتها على مجابهة عرب فلسطين بسياسة الامر الواقع ، بواسطة اقامة المستوطنات اليهودية في قلب المناطق العربية الصرفة لايجاد موطىء قدم للتوسع الصهيوني فيها فيما بعد ، قد فقد الكثير من قوته السحرية، اذ ان مطالبة اسرائيل بالانسحاب من المناطق المحتلة تتم اليوم ، الى حد ما ، بسبب اقامة المستوطنات اليهودية في تلك المناطق بالذات . وعليه يبدو ان اسرائيل لا تستطيع الرهان على اتخاذ اجراءات ضم المناطق المحتلة اليها او تقوية الاســـتيطان اليهودي فيها للخروج من المأزق الذي يواجهها .

وفي مقابل الخيار الاول ، الداعي الى الضم والتوسع، هناك ايضا اتجاه ثان مناقض له يدعو الى انسحاب اسرائيلي ، من طرف واحد ، من تلك المناطق مع الاحتفاظ بأجزاء صغيرة منها ضرورية « لتعديل » حدود اسرائيل ، ويؤيد هذا الاتجاه تيار آخر يدعو الى منح الاستقلال الذاتي لسكان تلك المناطق من الفلسطينيين ، بعد العمل عـــلى تصحيح الخطأ الذي ارتكبته السياسة الاسرائيلية في تعاملها معهم بالســـعي نحو « خلق » زعامة محلية لهم تستطيع التفاوض مع اسرائيل بشأن مصيرهم . غير انه يبدو أن هذا الاتجاه ليس أوفر حظا من اتجاه الضم والتوسع ، ان لم يكن اقل منه . فالمطالبة بانسحاب اسرائيلي ، من جانب واحد ، من تلك المناطق لا تحظى الا بتأييد قلة من الزعماء الاسرائيليين لا يزيد عددها على عدد أصابع اليد الواحدة ، رغم ما كانت ـــ وربما لا تزال ـــ تتمتع به من نفوذ في اسرائيل ، وليس في مقدورها بالتالي تحريك السياسة الاسرائيلية الرسمية في هذا الاتجاه . كذلك فان المطالبـــة بمنح الاستقلال الذاتي لسكان المناطق المحتلة او الموافقة على اجراء المفاوضات معهم ، والتي لا يمكن ان تتم الا بعد اعتراف بهم من قبل اسرائيل ، وان كان اعترافا ضمنيا على الاقل ، باعتبارهم جهة مؤهلة للتفاوض بشأن حل المشكلة الفلسطينية ، قد تكون غير حميدة العواقب او مأمونة الجانب بالنسبة لاسرائيل . فاعتراف اسرائيلي باولئك السكان ، او بزعامتهم ، باعتبارهم طرف « صالح » للتفاوض مع اسرائيل لا يحتم ، بالطبع ، تصرفهم على النحو الذي تريده هي بالضبط ، والذين قد يطالبون عندئذ ، مثلا ، بمنحهم الاستقلال الكامل او اعلانهم انهم يعتبرون منظمة التحرير الفلسطينية